

تشارك في الحوار الوطني

بوجيري: مصارف البحرين تطالب بسوق حرة من دون تدخلات

■ ضاحية السيف - عباس سلمان

كشفت الرئيس التنفيذي لبنك البحرين والكويت عبد الكريم بوجيري أن مصارف البحرين تقدمت بمقترحات إلى الحوار الوطني المزمع عقده مطلع الشهر المقبل الذي ستشارك فيه، من ضمنها المطالبة بسوق حرة بعيداً عن أي تدخل من الأطراف الحكومية أو غير الحكومية، وكذلك سن تشريعات ملائمة لتسريع أحكام القضاء، بالإضافة إلى نسبة الفائدة والرسوم التي تتقاضاها البنوك.

كما ذكر أن أوضاع البنوك العاملة في البحرين جيدة في ظل الأزمة التي شهدتها البحرين في الأشهر الماضية، وأن البنوك جددت التزامها بالعمل من البحرين، تدفعها إلى ذلك الأمل المطروحة على النتائج التي سيتم التوصل إليها في الحوار الوطني الذي ينتظر أن يبدأ يوم السبت المقبل بدعوة من جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة.

وأبلغ بوجيري «الوسط»، على هامش لقاء مشترك بين المصارف وشركات التأمين عقد في فندق الرتز كارلتون أمس الثلاثاء (28 يونيو/حزيران 2011)، وحضره مندوب عن مصرف البحرين المركزي، أن المجتمع نदारيسوا «الأوضاع بشكل عام، وأن وضع البنوك جيد بشكل عام، وبيئاً لهم أننا كغيرنا دُعينا إلى المشاركة في الحوار الوطني وسيمثل جمعية المصرفيين البحرينية راشد عبد الرحيم، كما أن مقترحات البنوك تم إرسالها».

وأضاف «أهم المقترحات أن الاقتصاد البحريني يجب أن يكون مبنياً على الاقتصاد الحر بكل المعايير، وأن يترك عمل السوق لآلياتها من دون تدخلات حكومية أو غير حكومية لجر السوق بطريقة معينة. يجب أن يترك للقطاع الخاص العمل بحرية ضمن آلية السوق وبمفهوم الاقتصاد الحر المتكامل».

ورداً على استفسار: أفاد بوجيري بأن «مفهوم الاقتصاد الحر موجود



لقاء مشترك بين المصارف وشركات التأمين عقد في فندق الرتز كارلتون أمس (تصوير: عقيل الفردان)

العمل المصرفي أكثر انفتاحاً وبعيداً عن التحكم من قبل جميع الأطراف التي لها علاقة».

وبين أن من ضمن الإجراءات المهمة، من وجهة نظره، التي يمكن اتخاذها لانفتاح السوق، سعر الفائدة التي تحددها عوامل السوق، لكن أيضاً ليست هناك حرية في الوقت الحاضر للبنوك أن تحصل رسوماً أو أرباحها بالطريقة التي تريدها. الرقابة يجب أن تكون مبنية على السوق المفتوحة، ومن المفترض ترك العمل الحر إلى السوق واختيار الزبائن».

كما أفاد بوجيري «تدريسا الأوضاع وأعرينا عن ارتياحنا لوضع البنوك في الفترة الماضية وأكدنا عليها من خلال العديد من التقارير،

الآن لكنه ليس مطبقاً بكل دقة، إذ إنه في بعض الأوقات ينافس القطاع الحكومي القطاع الخاص. الأعمال التجارية يجب أن تترك إلى القطاع الخاص».

كما أوضح بوجيري حاجة البنوك إلى سن تشريعات ملائمة، وهي إحدى مقترحاته، لتسريع قضايا التحكيم في المحاكم البحرينية، «وأن إحدى النقاط التي طرحت تفعيل وتحديد الآلية التي تسير عليها البحرين لأن بعض القضايا تأخذ وقتاً طويلاً وهذا ليس حضارياً للمملكة التي تعتبر مركزاً مالياً رئيسياً».

وشرح بأن البنوك طالبت «بأن يكون هناك تفعيل ونظرة متكاملة وشاملة لإجراءات القضاء، وهي واحدة من المقترحات الكثيرة، لجعل

جمال هجرس: البحرين ستظل واحدة من أهم المراكز المالية في المنطقة

بالدين هي التي وفرت الحماية ومنعت هذا القطاع من التعرض للأزمات العالمية. بالتالي فإن القطاع المصرفي الإسلامي يعتبر من أضخم القطاعات النامية بل ويعد ثورة رئيسية في القطاع المالي».

واختتم هجرس حديثه قائلاً: «يتمتع القطاع المصرفي الإسلامي في البحرين بأنه قطاع سريع النمو يقدم العديد من الفرص التي يمكن استغلالها والاستفادة منها، بالرغم من أن الشرق الأوسط مازال يمثل أكبر حصة من معاملات القطاع المصرفي الإسلامي بكامله فإن الدول الغربية تستعد للاستفادة من هذا الاتجاه الجديد الذي يتيح فرصة فريدة للتنوع. ومن المؤكد أن السنوات القليلة المقبلة ستخبر مدى قوة وصلابة القطاع المالي الإسلامي في المنطقة وأنها على ثقة بأن القطاع المالي سيثبت قوته وصلابته».

السابقة. فيوجد في مصرف البحرين المركزي جهة رقابية واحدة تعرف بأنها الأفضل في المنطقة، ولا أعتمد أن الركود الاقتصادي كان له تأثير على البحرين بالقدر نفسه مثلما تأثرت به جهات أخرى في المنطقة وخاصة أننا لم نتعرض بالقدر نفسه للمستويات نفسها من المضاربة العقارية التي شهدتها مناطق أخرى».

وفقاً لما تقوله مؤسسة «موديز» لخدمة المستثمرين فإن الأصول التي تملكها المؤسسات المالية الإسلامية يمكن أن ترتفع بمعدل خمسة أضعاف في السنوات القليلة المقبلة بحيث تصل إلى أكثر من 5 تريليون دولار فيما يزيد معدل الطلب على الأدوات والمنتجات التي تلزم بمبادئ الشريعة الإسلامية. كما أن الحقيقة الأساسية التي تتمثل في اعتماد القطاع المالي الإسلامي على الأصول وليس الاعتماد على التمويل

والمالية السليمة في هذه الأوقات الصعبة من أكبر العقومات بالنسبة للقطاع المصرفي في البحرين». واستطرد قائلاً: «إنني أؤمن بقوة بأن البحرين ستواصل النمو القوي في قطاعها المالي. وقد ساعدت اقتصاديات المنطقة على رفع مستوى المنافسة لكن البحرين مازالت تحتل موقع الصدارة وتحافظ بموقعها بجدارة باعتبارها من أضخم المراكز المالية في المنطقة. بمقدوري القول بثقة تامة بأن مستقبل البحرين كمركز مالي دولي مازال سليماً وقوياً، وتوجد الكثير من الفرص التي يمكن استغلالها في البلاد لتأمين الحصول على عائدات جيدة واستدامة مستمرة على المدى البعيد».

وأضاف هجرس «لقد استفادت البحرين كثيراً من الأسس القوية التي وضعت بفضل السياسات المالية والاقتصادية الفعالة التي ترسخت خلال الأعوام

■ المنامة - كابينوفا

أكد الرئيس التنفيذي لبنك كابينوفا الاستثماري، جمال هجرس، وهو الشراخ المصرفي الاستثماري لبنك البحرين والكويت ويعمل وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، أن البحرين ستظل واحدة من المراكز المالية المتخصصة في المنطقة بفضل السياسات الرقابية الفعالة والعالية الكفاءة والتي ينتهجها القطاع المصرفي.

وأضاف هجرس، قائلاً: «مازالت البحرين من الجهات المفضلة والتي يقبل عليها المستثمرون الأجانب بسبب ممارساتها وأنظمتها الرقابية، وما تتمتع به من شفافية والتزام بمراعاة المعايير الدولية. لقد تمكن القطاع المصرفي من التغلب على الأوضاع السابقة وعدم الاستقرار الناتجة من آثار الركود الاقتصادي. وتعتبر هذه الخبرة المتمثلة في تطبيق الإدارة الاقتصادية



جمال هجرس

«كانو» تعرض أحدث تطبيقات سيسكو في الاتصالات الموحدة



كانو وسيسكو تقيمان ورشة عمل عن حلول الاتصالات الموحدة (تصوير: عيسى إبراهيم)

■ الوسط - المحرر الاقتصادي

قامت كانو لتقنية المعلومات، إحدى الشركات المتخصصة في توفير حلول تقنيات المعلومات والاتصالات في ملكة البحرين، وبالتعاون مع سيسكو البحرين، بتنظيم ورشة عمل عن حلول الاتصالات الموحدة من سيسكو، وذلك يوم أمس الثلاثاء (28 يونيو/حزيران 2011) في فندق الشيراتون.

وكانت ورشة العمل بعنوان «التعرف على مرونة حلول سيسكو لتطبيقات بروتوكولات الإنترنت»، حيث قام محترفو شركة كانو لتقنية المعلومات وشركة سيسكو باستعراض كيف أن حلول الاتصالات الموحدة من سيسكو تساهم بشكل كبير في زيادة سرعة وسهولة التفاعل بين الموظفين، الشركاء، الموزعين والزبائن. أيضاً بعض طرق التعامل مع العقبات التي تواجه المشاريع التجارية للاستفادة من طرق الاتصال الحديثة وتحقيق الربحية.

كانو لتقنية المعلومات، بالتعاون مع شركائها التقنيين، تأخذ دوراً مهماً وأساسياً في ملكة البحرين في المشاركة في بناء بنية تحتية تقنية قوية لاستثمارات عالية القيمة عن طريق أفضل المنتجات والخدمات في تقنية المعلومات، والتي تساهم في تبسيط العمليات الإدارية، وتخفيض الكلفة وتطوير الإنتاجية.

وقال المدير العام لشركة كانو لتقنية المعلومات وليد كاتو: «العالم يتطلع باهتمام كبير إلى مساهمة سيسكو المهمة والمستمرة في تسهيل تحويل

المشاريع التجارية التقليدية إلى مشاريع تجارية مبنية على تطبيقات الإنترنت. كما أن كون شركة كانو لتقنية المعلومات شريكاً فريقياً مع سيسكو، فإنها تمتلك ريقاً يمكنه التعامل باحتراف وتمكن مع متطلبات العملاء وموازنتهم».

وقال المدير العام المساعد في كانو لتقنية المعلومات رام ميون: «سعدنا لرؤية هذا الإهتمام والتفاعل من قبل الحضور في ورشة العمل وسنواصل جهودنا لتجاوز توقعات عملائنا عن طريق تقديم حلول تقنية وخبرات مدعومة من سيسكو. لأننا نتوقع المزيد من النمو والتطور لقطاع نظم المعلومات التقنية والشبكات».

وخلال ورشة العمل، قام حسين إبراهيم ووسيم العمري من سيسكو، باستعراض أحدث منتجات الاتصالات الموحدة والشبكات غير المحددة من سيسكو.

أيضاً خلال الفعالية قام ممثل مؤسسة تمكين محمد علي غلوم بإعطاء نبذة للحضور عن

فوائد تطبيقات نظم المعلومات المالية التي تساهم في مساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة في تأسيس بنية تحتية قوية لنظم المعلومات.

كما قامت نيشاجوان وفيكاس جوبتا من شركة كانو لتقنية المعلومات بعرض تطبيقات وسائل الاتصالات الحديثة المتوفرة من الشركة التي تشمل نظام الاتصال بالمسلة الواحدة، تحويلات الاتصال، تطبيقات سيسكو لموبايل الاي فون، مكالمات الفيديو من خلال وساطة VPN مع التركيز على الفوائد المترتبة على هذه التطبيقات التي تعود على المشاريع التجارية بالفائدة والربحية.

وفي ختام الورشة قام عضو فريق سيسكو أشار بدر بالإعلان عن عرض خاص للحضور من سيسكو، باستعراض أحدث حلول الاتصالات الموحدة مع بعض الخدمات المقدمة من كانو لتقنية المعلومات.

وتدمج كانو لتقنية المعلومات خبرتها في البنية التحتية التقنية،

■ الوسط - المحرر الاقتصادي

تحدث الاقتصادي أكبر جعفري عن ارتفاع عدد الشركات التي حصلت على شهادة آيسو (ISO) في البحرين بهدف تحسين وزيادة الإنتاج، خصوصاً في الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لا تزيد القدرة الإنتاجية لها عن 54 في المئة، لزيادة القدرة التنافسية لهذه الشركات.

كما ذكر رئيس لجنة القطاع الصناعي في الغرفة عبدالحميد الكوهجي أن وزارة الصناعة مستعدة لمساعدة بعض الشركات البحرينية الصغيرة على تعلم الطرق المناسبة التي تزيد وتحسن من الإنتاج دون الحاجة إلى زيادة التكاليف، وذلك عن طريق شركة عالمية موجودة في البحرين استفادتها الوزارة لهذا الغرض.

وبين جعفري، الذي يشغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة استشارات الجعفري لتحسين الإنتاجية، في ندوة أقيمت أمس (28 يونيو 2011) تحت مسمى «الاهتمام بجودة المنتج الصناعي المحلي» أن عدد الشركات في البحرين التي حصلت على شهادة آيسو بلغ 375 شركة. وهدفت الندوة إلى تعريف رجال الأعمال بسبل تحسين إنتاجية الشركات الصناعية، وزيادة القيمة المضافة على العمليات، وتخفيض التكاليف، وهيكلية

مراكز المعلومات، التخزين، حماية المعلومات، وحلول تقنية المعلومات مع المهارة العالية في مجال الاستشارات والتدريب لتلبي جميع المتطلبات التقنية لجميع أنواع الشركات والأعمال التجارية.

على مدى 15 عاماً، قامت شركة كانو لتقنية الحلول بتصميم وتقديم الحلول والتطبيقات لعدد من الشركات والمؤسسات الرئيسية في القطاع الحكومي، والقطاع المالي، وقطاع النفط والغاز، قطاع الاتصالات وكذلك التعليم. الحلول المقدمة من قبل كانو لتقنية المعلومات للشركات والمؤسسات الكبيرة، وكذلك المتوسطة والصغيرة، قد أدى إلى تمتع كانو لتقنية المعلومات

بشبكة العملاء ورضاهم بسبب التزامها التقني الدقيق، وتطبيقاتها وحلولها المبتكرة، حيث تم تحقيق ذلك عن طريق الشراكات الاستراتيجية والخبرات المتبادلة مع أفضل الشركات الرائدة في مجال تقنية المعلومات.

وقالت وزارة الصناعة والتجارة يوم أمس الثلاثاء (28 يونيو/حزيران 2011) إن الأسمت المتوفرة في السوق المحلي بناء على المعلومات المتسلمة من موردي الأسمت، بلغت كميته المستوردة والمنجزة محلياً 6800 طن بالإضافة إلى الكميات الفائضة من الأيام الماضية والبالغة 11500 طن، وبالتالي يكون إجمالي الكميات المتوفرة في السوق المحلي 18300 طن. بينما طلب السوق المحلي 5000 طن أي زيادة قدرها 13300 طناً.

وأوضحت الوزارة للمستهلكين والمقاولين أنه تم طرح 14 ألف كيس إضافي من الأسمت المعبأ بوفق احتياجات السوق المحلي.

بهدف تحسين وزيادة الإنتاجية

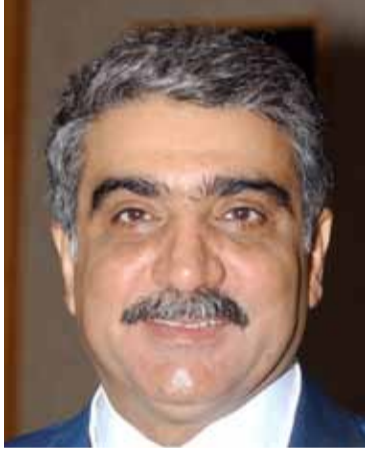
نمو عدد الشركات الحاصلة على شهادة ISO في البحرين



عبدالحميد الكوهجي

البحرين، «رأت زيادة في إنتاجية بعض الشركات بالآلات نفسها والأشخاص أنفسهم، وأن الشركات الصغيرة تحتاج إلى مساعدة ولذلك قمنا بعمل الندوة، ولدينا ندوة أخرى ستقام لاحقاً لتحسين الإنتاجية».

وأضاف «وزارة التجارة والصناعة مستعدة لمساعدة بعض الشركات الصغيرة، وجعل الشركة الأجنبية تدرس أحوالها لزيادة الإنتاجية، وبالتالي تنعكس بالتالي على ارتفاع الربحية لهذه الشركات. الأمر المهم في هذا أن الخدمة التي ستقدم لهذه الشركات ستكون من دون مقابل».



أكبر جعفري

الجودة الشاملة، وتأثير الجودة على زيادة المبيعات والربحية، وكذلك تأثير العنصر البشري على الجودة والربحية. ومن ناحية أخرى أبلغ الكوهجي الصحافيين على هامش الندوة أن إنتاجية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البحرين تبلغ في 54 في المئة فقط من قدرتها الإنتاجية، على رغم توافر الآلات المطلوبة والعمال، وأن المشكلة تكمن في كيفية إدارة هذه الآلات وتسخيرها في زيادة الإنتاجية وتحسينها.

وشرح الكوهجي أن وزارة التجارة والصناعة جلبت شركة متخصصة إلى

«الأوراق المالية» تشتري أسهماً في «التمويل الخليجي»

■ الوسط - المحرر الاقتصادي

ذكرت بورصة البحرين على موقعها الإلكتروني أنه تم يوم الإثنين (27 يونيو/حزيران 2011) إتمام صفقة لمساهم رئيسي على أسهم بيت التمويل الخليجي بعدد 4,000,000 سهم بقيمة إجمالية مقدارها 490,000 دينار بحريني.

وقالت البورصة إن المشتري هو شركة الأوراق المالية والاستثمار ش.م.ب.م (سيكو)، إن ستكون ملكية المساهم المشتري في أسهم بيت التمويل الخليجي بعد تنفيذ الصفقة 216,809,759 سهماً، 21.42 في المئة من رأس مال بيت التمويل الخليجي.

التجارة: 18 ألف طن من الأسمنت في السوق المحلية

■ المنامة - وزارة الصناعة والتجارة

قالت وزارة الصناعة والتجارة يوم أمس الثلاثاء (28 يونيو/حزيران 2011) إن الأسمت المتوفرة في السوق المحلي بناء على المعلومات المتسلمة من موردي الأسمت، بلغت كميته المستوردة والمنجزة محلياً 6800 طن بالإضافة إلى الكميات الفائضة من الأيام الماضية والبالغة 11500 طن، وبالتالي يكون إجمالي الكميات المتوفرة في السوق المحلي 18300 طن. بينما طلب السوق المحلي 5000 طن أي زيادة قدرها 13300 طناً.

وأوضحت الوزارة للمستهلكين والمقاولين أنه تم طرح 14 ألف كيس إضافي من الأسمت المعبأ بوفق احتياجات السوق المحلي.